



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

C-7/DG.4
7 October 2002
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة السابعة
٧ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البيان الافتتاحي الذي قدمه المدير العام
أمام مؤتمر الدول الأطراف
في دورته السابعة

حضرة السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
حضرات المندوبين الأكارم،

- ١- اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى صوت رئيس المؤتمر لنعرب عن أسانا العميق لوفاة صاحب السمو الملكي الأمير كلاوس. وأود هنا أن أعرب لحكومة وشعب بلدنا المضيف، مملكة هولندا، عن مؤاساتنا الحارة في هذه الفاجعة الأليمة مقدّمًا إليهما خالص تعازينا. وأود أن أطلب بكل وقار إلى وفد هولندا أن ينقل هذه الرسالة باسم المنظمة إلى صاحبة الجلالة الملكة بياتريكس.
- ٢- كان المؤتمر إذ توجهت إليه آخر مرة منعقدًا في دورة استثنائية. وقد شرفتموني في ذلك الحين بتعييني مديرا عاما لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- ٣- وها نحن نأتمر هنا من جديد، غير أن مناسبة هذا المؤتمر ليس لها طابع خاص أو استثنائي. ففي هذا المؤتمر، تجتمع الدول الأعضاء في المنظمة لتتناول أعمالها العادية. ويمكننا القول، بعد الفترة العصبية والمحنة القاسية اللتين اجتازتهما المنظمة، إنها اليوم في طريقها إلى الوقوف على قدميها من جديد.

٤- وأعتقد أن الوفود التي حضرت الدورة الماضية للمجلس التنفيذي لن تفاجأ عندما أعرب عن عزمي في الحاضر، وفي المستقبل، على التركيز على المسائل العملية، بالنظر إلى أننا متفقون تماما بشأن ما وصفته من باب التبسيط بالاعتبارات الفلسفية.

٥- إننا جميعا نريد أن نتخلص من الأسلحة الكيميائية، ونريد أن يتم ذلك بأقصى ما يمكن من السرعة والفعالية. وإننا جميعا نودّ أن نرى آليات التحقق، التي أرسيتها الاتفاقية وتنفذها هيئة التفتيش، تعمل بشكل جيّد يحظى برضا الدول الخاضعة للتفتيش والدول الأعضاء بأجمعها. وإننا جميعا نرغب في أن تستفيد جميع الدول من المنافع التي يؤتيها التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للكيمياء، والمساعدة في حالات وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها.

٦- فالمسألة يا حضرات المندوبين والأصدقاء الأكارم إنما تتعلق بالسبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

باقي المسائل المتعلقة بتدبير الشؤون الداخلية للمنظمة

٧- منذ زهاء أسبوعين قلت إن هناك أمورا تراكمت على مدى فترة طويلة، يتعيّن إيلاؤها عناية فورية. وقد تواصلت المشاورات خلال الأيام القليلة الماضية، وعلى الرغم من أننا لما نتوصل إلى حل للمسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالموظفين وبالشؤون المالية، فقد أحسست بأن حسن النية يحدونا جميعا، وأن من المسلّم به، في بعض الحالات على الأقل، أن عدم التوصل إلى حلول لبعض هذه المشكلات سيجعلنا في وضع عسير. إننا نواصل بذل الجهود، وعلينا هذه المرة أن نجد الحلول المطلوبة. وإننا معا على ذلك لقادرون.

الميزانية

٨- لقد تواصلت المشاورات التي يوجهها الميسر السيد بيتر بيروث (ألمانيا) باقتدار، بل ببراعة كما قد ينبغي لي أن أقول. فخلال عملية المشاورات هذه، تمكّن المشاركون من أن يذللوا إلى حد كبير ما يقوم بينهم من مصاعب.

٩- وتتمثل الحصيلة الأولى والجديرة بأكبر قدر من الترحيب في أن مشروع الاقتراح الذي قدمناه إلى المجلس التنفيذي اعتُبر بشكل عام منطلقا جيدا لمباحثاتنا. وقد سبق أن قلت، وأعود القول الآن، إنني لو كنت شاركت في عملية إعداد الميزانية منذ البداية لما كانت الميزانية التي أقترحها على هذا الشكل، غير أن هذه الميزانية أُعدت بالاستناد إلى التجربة السابقة وتُراعى فيها التسويات التي رأيناها ضرورية ومستصوبة.

- ١٠- إن مساهمتي في هذه المباحثات كانت هامشية، واستهدفت على وجه التحديد زيادة الاعتمادات المخصصة لشعبة التعاون الدولي والمساعدة. وقد اعتبر بعض الدول الأعضاء أن الزيادة الإجمالية البالغة نسبتها ١١,٣% التي اقترحناها في بداية الأمر تتجاوز قدراتها، وقد أتاحت لنا المشاورات اللاحقة التوصل إلى نسبة زيادة من منزلة رقمية واحدة، ويبدو أنها تمثل مُتلاقى معقولا في المواقف.
- ١١- وينبغي الآن القيام بالقراءة النهائية لتوزيع المصروفات بحسب البرامج، على أن نضع نصب أعيننا رغبة عدد من الدول الأعضاء في زيادة المبالغ المخصصة للتعاون الدولي والمساعدة. وأعتقد شخصيا أننا نقرب حثيثا من التوصل إلى حل وسط. وإني واثق من أن التحلي بما يلزم من حسن النية سيتيح التوصل إلى اتفاق على صيغة تتسنى بها زيادة ذات شأن في المخصّصات لبند التعاون الدولي، الحاسم الأهمية بالنسبة لبلدان عديدة، والمحافظة في الوقت ذاته على التوازن بين سائر البرامج التشغيلية.
- ١٢- وفيما يتعلق بالمجال المالي، ثمة مسائل أخرى هامة لما تزل قيد البحث، مثل النظام المالي الذي طلبنا النظر في تعديله بغية منحنا القدر اللازم من المرونة لاستخدام الفائض النقدي المتبقي من السنة السابقة لفترة محددة. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا للردود الإيجابية التي وردت من معظم الدول الأعضاء، التي اعترفت بالمأزق الذي كنا فيه، وأعربت عن عزمها على أن تجيز للأمانة الفنية ما يلزمها للعمل على نحو أفضل. وإذ أقول قولي هذا فإني أسلم بأن بضع دول أعضاء لا تزال بحاجة إلى المزيد من الوقت لإيجاد حل دائم في هذا الشأن، مع العلم بأنها بينت عزمها على المساعدة على تيسير التوصل إلى حل فيما يخص هذه السنة؛ فمن الضروري أن تُستخدم في عام ٢٠٠٣ المستردات متأخرا عن عام ٢٠٠١ من تكاليف التحقق بموجب المادتين الرابعة والخامسة.
- ١٣- وإني أهاب بكم أن تواصلوا العمل في هذا الاتجاه، ويتعيّن علي هنا أن أعرب عن العرفان للمساهمة التي تكرّم بتقديمها وفد المملكة المتحدة، ولا سيما من خلال الأعمال التي يضطلع بها السيد جوف كول، بصفته ميسرا معنيا بالمسائل المتعلقة بالمادتين الرابعة والخامسة.
- ١٤- ومن جانب آخر تجري حاليا مشاورات بشأن مسائل حساسة مثل مدة الخدمة والنظام الأساسي للموظفين، وأنطلع إلى توجيهاتكم بشأن جميع هذه الميادين، فقد حان أخيرا وقت الفعل.

١٥- وأعتزم عزما راسخا أن أجري، بعد اختتام المؤتمر، تقييما شاملا للمنظمة، بعد خمسة أعوام من بدء نفاذ الاتفاقية، لاستطلاع التدابير الملموسة التي يمكن أن نتخذها لنجعل من منظمتنا مؤسسة أفضل أداء وأكثر جدوى.

حضرات المندوبين الأكارم،

١٦- في الأيام القليلة الماضية، أكدت بعض الدول الأعضاء رسميا عزمها على تقديم مساهمات طوعية في ميزانية المنظمة. وأود هنا أن أنوه معربا عن العرفان بإعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا أنها ستساهم في هذا الصدد بمبلغ مليوني دولار أمريكي. ولئن كنا نسلم بأن هذه المساهمات لا تسدُّ بأي حال من الأحوال مسدَّ ميزانية المنظمة العادية المهيأة لتمويل المهام المنوطة بنا، فإنه يجب إبراز مبادرات الالتزام هذه، لأنها تعتبر برهاننا ملموسا على مساندة كل من الاتفاقية والمنظمة لا بد من عرفانه.

التحقق

١٧- يستمر تدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية. وقد بذلت الدول الحائزة أسلحة كيميائية جهودا كبيرة لتسريع تدمير أسلحتها الكيميائية من الفئة ١. وبحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، كان زهاء ٧ ٠٥٠ طنا من العوامل الكيميائية (من الفئة ١، ومن الفئة ٢، ومن المكونات الثنائية)، أي أكثر من ١٠% من مجموع المخزونات التي أعلنت عنها الدول المعنية الأربع، قد دمر تدميرا تحققت منه المنظمة.

١٨- وقد وفّت دولتان من هذه الدول الأربع، هما الولايات المتحدة والهند، بالتزاماتهما بتدمير عشرين في المئة من مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها خلال خمس سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية. كما وفّت جميع الدول الأطراف التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية من الفئتين ٢ و ٣ بالتزاماتهما بتدميرها خلال مهلة السنوات الخمس المحددة بموجب الاتفاقية.

١٩- وسيحل في القريب العاجل اليوم الذي سيشهد قيام الاتحاد الروسي بتدمير أول كيلوغرام من أسلحته الكيميائية من الفئة ١ في مرفق التدمير الجديد في بلدة غورني في منطقة ساراتوف. وهذا أمر واعد حقا.

٢٠- وقد أعرب المجلس التنفيذي في دورته الأخيرة عن رأيه أنه ينبغي أن يطلب المؤتمر من روسيا اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان التقيد بالجدول الزمني الجديد لتدمير أسلحتها الكيميائية. كما دعا المجلس الدول الأطراف التي تدعم الاتحاد الروسي إلى مواصلة تقديم كل ما يمكن من مساعدة له لتمكينه من التقيد بهذا الجدول.

٢١- وأحرز تقدم ذو شأن في مجالات أخرى خلال الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، إذ وافق المجلس على خطة للتحقق من التدمير متفق عليها بين الأمانة الفنية وروسيا، وعلى خمسة اتفاقات مرافق مع الولايات المتحدة بشأن عمليات التفتيش الموقعي في مرافق لتدمير الأسلحة الكيميائية. وإنما الآن نعمل بالتعاون الوثيق مع الهند لتجيز اتفاق المرفق المتعلق بمرفق تدمير الأسلحة الكيميائية في هذه الدولة الطرف.

٢٢- ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد وافق المجلس أيضا على سبع خطط من خطط تدمير أو تحويل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية سابقا، ما يتيح البدء بالقضاء على القدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية.

٢٣- وفيما يتعلق بالتحقق، يجب أن نضع نصب أعيننا أنه ينبغي، فيما يخص هذا النشاط المركزي، أن لا تعتبر الدقة والنجاعة من حيث التكاليف مبدئين يستبعد كل منهما الآخر. فقد شرعنا من هذا المنطلق، وبالتعاون مع الدول الحائزة لأسلحة كيميائية، في عملية حوار وتأمل، بغية استطلاع سبل تطبيق تدابير التحقق الاقتصادية التي من شأنها أن تمكننا من القيام بالمزيد مستعينين بقدر أقل من الموارد.

٢٤- وفي الوقت ذاته، يجب أن لا يغيب عن بالنا أن التحقق تركّز على مراقبة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة، لا على اكتشاف الأنشطة الجديدة في مجال الإنتاج غير المشروع. فينبغي في هذا الصدد تكريس المزيد من العناية والموارد لمراقبة الصناعة الكيميائية على الصعيد العالمي، ويجب القيام بذلك بالتشاور التام مع جميع الأطراف المعنية، ووفقا لأحكام الاتفاقية.

٢٥- وسيتعين علينا أن نقوم بعمليات تفتيش لمرافق تدمير جديدة، الأمر الذي سيُثقل عبء أعمال التفتيش الواقع على كاهلنا في بضع السنوات المقبلة. ولذا فإننا ننظر في مسألة إيجاد السبل الكفيلة بإبقاء متطلباتنا المالية عند حدها الأدنى، وذلك مع ضمان بقاء إمكانية التعويل على الأمانة في المستوى الذي يحق للدول الأطراف أن تتوخاه دائما. وإذا انتقل إلى استخدام المزيد من أجهزة الرصد الآلي فينبغي أن لا يؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى التحقق.

٢٦- ويعدّ التعاون الدولي مجالا ملائما جدا، من الناحيتين السياسية والعملية، لتحقيق الأهداف المنشودة من الاتفاقية. وقد تقيّض لي أن أشير إلى هذه المسألة في العرض الذي قدمته أمام المجلس في الشهر الماضي، واليوم أود أن أعرب مجددا عن اعتقادي الراسخ بأن اتفاقيتنا هي اتفاقية لجميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، المعنية بنزع الأسلحة الكيميائية أو الملزمة به،

والتي تستحق بالتالي الاستفادة من أنشطة التعاون ومن المساعدة الدولية التي تنص عليها الاتفاقية. وإن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة لتتدرج في صميم المشاورات الجارية، التي نأمل أن تفضي إلى اتفاق بشأن الميزانية.

٢٧- وإننا نواصل تنفيذ خطة أنشطة المنظمة، على الرغم من الصعوبات المالية التي واجهناها في الماضي. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى بعض الأمثلة: فقد اختتم مؤخرا الاجتماع السنوي الرابع للهيئات الوطنية. وضم هذا الاجتماع ممثلين عن أكثر من ٨٠ هيئة وطنية، وجرى في إطاره أكثر من ١٢٥ مشاورة ثنائية الأطراف بشأن مسائل عملية محددة الطابع تتعلق بالعمل المضطلع به في الدول الأطراف.

٢٨- ويتوطد تشاور الهيئات الوطنية على المستوى الإقليمي، ويتوسع نطاقه. وسيتم قبل نهاية العام أعمال مشاريع هامة لدعم تنفيذ الاتفاقية. وقد تكرمت حكومة إسبانيا بتقديم عرض لتنظيم اجتماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل للبحث في مسائل تتبّع المواد الكيميائية المدرجة في الجداول والإبلاغ عنها. وإننا أخيرا نحث الخطى لعقد حلقة تدارس تخص أمريكا اللاتينية، سوف تستضيفها المكسيك. أما برنامج العمل من أجل أفريقيا، فهو مبادرة نعتزم مواصلة تنفيذها بنشاط. ويتعزز برنامج التدريب المشترك بإطراد منذ إنشائه. وإذا أقر مشروع الميزانية، فإننا نعتزم مضاعفة الأماكن المتاحة للتسجيل لتلقي التدريب في إطار هذا البرنامج، بحيث يتمكن المزيد من المهنيين من الدول الأعضاء من الاستفادة منه.

٢٩- ويمثّل تقديم المساعدة بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية في الوقت المناسب التزاما يتطلب إسهام الدول الأعضاء الراغبة في الاضطلاع بدور نشيط في إطار هذا المقتضى المركزي من مقتضيات الاتفاقية. وفي الوقت ذاته، تحتاج الأمانة الفنية إلى اكتساب المهارات الملائمة والمحددة الطابع في هذا المجال.

٣٠- ولا يجوز الارتجال في هذه الأمور.

٣١- ففي الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، أجرى تمريننا الأول على إيصال وسائل المساعدة (ASSISTEX 1) في زادار بكرواتيا. وقد شارك زهاء ألف شخص في هذه المبادرة التي جمعت بين الأمانة الفنية والدول الأعضاء التالية للبيان: إستونيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية، السويد، سويسرا، فرنسا، كرواتيا، لتوانيا، المملكة المتحدة، النمسا.

٣٢- وسوف نواصل عملنا بهذه الروح، داعين سائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر إلى المشاركة في هذه الجهود، بالنظر إلى أن التأهب لمواجهة نتائج الهجمات بالأسلحة الكيميائية يمثل ضرورة لا يجوز لنا التملص منها.

العلاقات الخارجية

٣٣- ثمة عدد من الأنشطة التي تم إعدادها في هذا المجال، تستهدف زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة من جميع المناطق.

٣٤- وتعدُّ أفريقيا منطقة ذات أولوية ومُتَرَكِّزًا للجهود التي نبذلها حاليا. وإنا نشاور مع أمانة الاتحاد الأفريقي، بمساعدة الوفود الأفريقية الممثلة في لاهاي وبروكسل، للتيقن من أننا وضعنا برنامج عمل يفي بمتطلبات وألويات الدول المعنية، ويراعي منظورها الخاص.

٣٥- وسنواصل تركيز عنايتنا على منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية في المستقبل القريب إذ سننفذ برنامجنا للعام المقبل.

٣٦- وإنا نرى بوادر ثمار جهودنا فيما يتعلق بأنشطة الإرشاد والاتصال الخارجيين والترويج للاتفاقية. فمُنذ حزيران/يونيه ٢٠٠١، انضمت أربع دول إلى أسرة الدول الأعضاء في المنظمة. فيسرني أن أرحب بأوغندا، وسانت فنست وغرينادين، وسموا، ونورو.

٣٧- ولا تشكل عالمية الاتفاقية مجرد مطمح نتطلع إليه، أو هدفا نسعى إلى تحقيقه بحد ذاته. إنها بالنسبة إلينا ضرورة ملزمة نابعة من طبيعة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ذاتها، باعتبارها اتفاقا غير تمييزي بشأن مسألة تشكل شاغلا عالميا.

٣٨- ولهذا السبب ينبغي أن نواصل بذل جهودنا، وإنا في ذلك لنتحاج إلى الدعم الكامل من الدول الأعضاء، سواء من الدول التي سبق أن قدمت مساعدتها، أو من الدول التي لا شك أنها ستقدمها لرفد جهودنا الرامية إلى جعل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية صكا ديناميا لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

حضرات الزملاء الأكارم،

٣٩- إن المنظمة تعاود مسيرتها بخطى وثيدة لكن ثابتة. ومع أنني لست فيها إلا منذ وقت قصير، فإني آمل أنكم أحطتم الآن بأنني أعتقد أن مشروعنا مشروع مشترك، أنتم أصحابه كدول أعضاء، ونحن في الأمانة الفنية القائمون على تنفيذ الولاية المنوطة بنا في إطاره على أفضل

وجه ممكن. وإنما لا نتوانى أبدا عن بذل قصارانا للعمل على نحو فعال على أساس التشاور
وبكل شفافية.

٤٠- وإني مستعد دائما لخدمة الدول الأعضاء، حاضرا ومستقبلا.

--- 0 ---